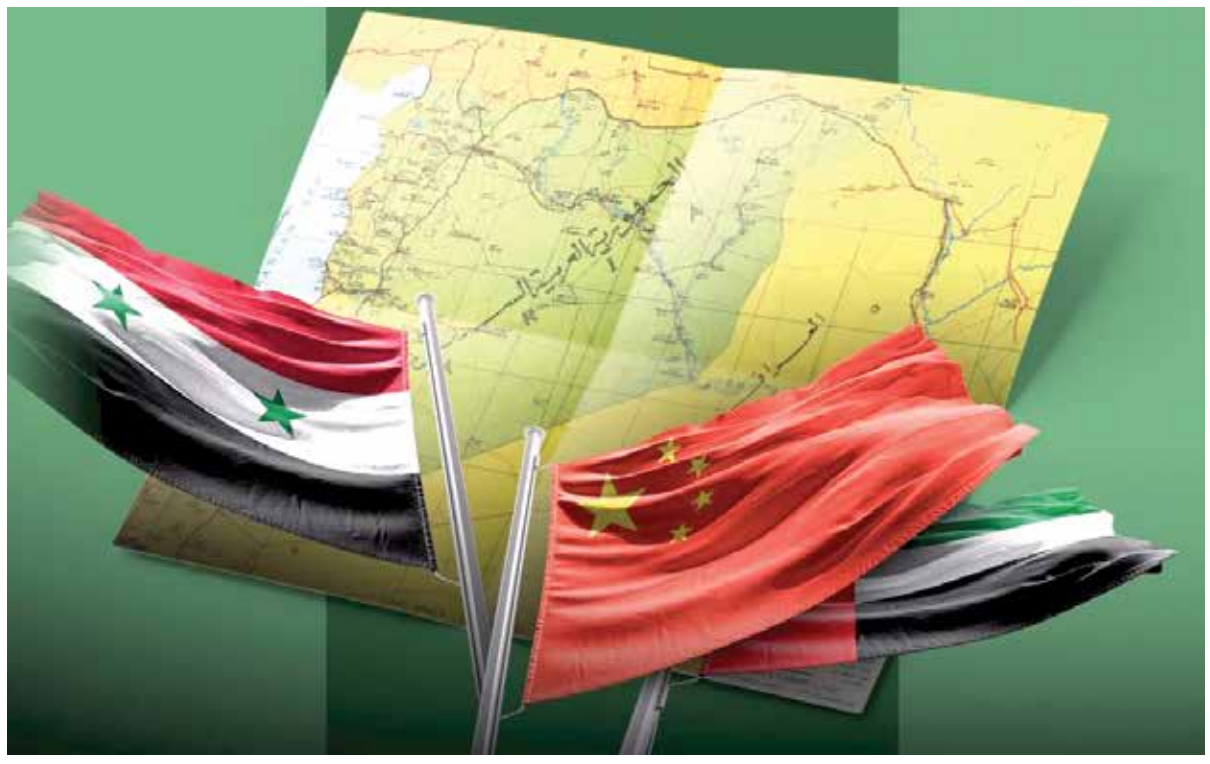

سوريا والتعافي الاقتصادي المؤجل

أحمد الدرزي
كاتب و صحفي

انتظر السوريون بدء تعافيهم الاقتصادي، من خلال تحسن مستوى صرف عملتهم الوطنية، مقابل العملات الصعبة، بعد انتهاء قمة الدول العربية في جدة، بالحد الأدنى، كمؤشر على بدء حصاد المتغيرات الإقليمية، التي تدفع إلى انتهاء الكارثة السورية، ولكن ذلك لم يحصل حتى الآن، بل ازداد الأمر سوءاً، فهل سينتظر السوريون كثيراً؟

من طبيعة الكارثة السورية، أنها شديدة التعقيد، بفعل العوامل المحلية والإقليمية والدولية، التي جعلت منها عصية حتى الآن، على إيجاد حلول حقيقية لها، بالرغم مما أفرزه الصراع بمستوياته الثلاثة، من معادلات جديدة، جراء تحولات جيوسياسية لم تكن متوقعة، قبل انتقال الصراع إلى أوكرانيا.

وقد ثبتت نتائج الانتخابات التركية ما كان يجري من تلاق بين دول الإقليم، بل والعالم، فعلى مستوى الإقليم، حصل التقارب الإيراني-السعودي، بعد التقارب السعودي والإماراتي مع تركيا، ودعم الاقتصاد التركي من قبلهما، بمليارات الدولارات، لضمان فوز الرئيس إردوغان بالانتخابات الرئاسية، لاستكمال مسيرة المصالحة فيما بينها.

كما لم تبتعد مصر عن هذا المسار، بعد اتصال الرئيس السيسي بالرئيس إردوغان مهنئاً، رغم ما صنع الحداد بينهما، بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وهم من كان يراهن عليهم الرئيس التركي، في التمدد إلى شمال أفريقيا، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى مؤشر عودة العلاقات بين إيران ومصر، بعد بدء وساطة سلطان عمان هيثم بن طارق، إثر نضوج الظروف الموضوعية لنجاح الوساطة، بعد أكثر من أربعة عقود من القطيعة بين البلدين. وقد أصبح من الواضح أن هناك نظاماً إقليمياً جديداً بدأ بالتشكل، إثر بدء انزياح السعودية والإمارات نحو خيارات سياسية جديدة، توَّجتاها بانضمامهما إلى اجتماع وزراء خارجية دول "البريكس" الأخير، في مدينة كيب تاون في جنوب أفريقيا، وبحضور وزير خارجية إيران أيضاً.

يرتكز هذا النظام الإقليمي الجديد على ثلاث قوى إقليمية فاعلة، هي تركيا وإيران والسعودية، بالإضافة إلى قوة مصر الجيوسياسية والتاريخية المغيّبة، ودور الإمارات المالي، بالإضافة إلى الدور القطري المالي المرتقب، المرتبط بالتوجهات التركية الجديدة. ولا تغيب الصين وروسيا عن هذا المشهد الإقليمي، فهما تشكلان المظلة الدولية الجديدة له، وخاصةً بعد أن لعبت الصين دوراً أساسياً في المصالحات التي تجري بين كل الفرقاء حتى الآن، بما في ذلك العودة السورية إلى الجامعة العربية، عدا عن كونها الشريك الاقتصادي الأول لهذه الدول.

تقف سوريا بأهمية وضعها الجيوسياسي، كمشكلة أساسية أمام تحقق هذا النظام الإقليمي الجديد، فهي تلعب دوراً مهماً كممر بري شبه وحيد، بين تركيا ودول الخليج الفارسي، كما أنها بإطلالتها على شرق المتوسط، عبر شواطئها وشواطئ لبنان، تفصل بين شرق المتوسط المهم، وبين العراق وإيران، بالإضافة إلى دول الخليج الفارسي.

قد تكون الصين سبَّاقة للجميع برؤيتها لطبيعة الكارثة السورية، وهي الدولة الأكثر قدرة اقتصادية وعلمية، وتمتلك الإمكانيات كافة لإعادة إعمار سوريا، ولكنها أحجمت عن الاستثمار في ذلك، فهي الأكثر تجربة بآليات الاستثمار، الذي يتطلب تحقيق الأمن والاستقرار، في كل الدول التي تريد العمل فيها، وهذا غير متوفر في الحالة السورية، وهذا ما دفعها إلى تغيير مسارات "طريق الحرير"، الذي كان يمر تاريخياً من سوريا، بعد أن أعلنت عن مبادرة "الحزام والطريق" عام ٢٠١٣، التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ من كازاخستان، فكان من المفترض أن يتفرع الطريق القادم من إيران والعراق إلى سوريا، الأول يخرج من حلب إلى أوروبا عبر تركيا، والثاني يتوجه من سوريا إلى الأردن وشمال أفريقيا.

وصلت جميع دول النظام الإقليمي المستجد إلى الرؤية الصينية نفسها، بعد أن بدأت بتغيير تموضعها الجيوسياسي، بأن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحققا إلا بعودة كل اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم، إن كان من دول الجوار وبقية العالم، أم كان من الداخل السوري، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق بغياب الرغبة لدى هؤلاء، إن كان بفعل غياب مقومات الحياة الأولية، أم بفعل الهواجس والقلق المرتبطين بتوجهاتهم السياسية.

كما أن مشكلة إعادة توحيد سوريا، بإزالة الانقسام الجغرافي والسكاني بين مناطقها، لا يمكن أن يتحقق من دون النظر بواقعية إلى طول زمن الانقسام، وارتباطه بطموحات سياسية واقتصادية، لا تنفك بمصالحها عن مستويات الصراع الإقليمي والدولي، وهي استطاعت إلى حد ما، إحداث تغيير اجتماعي ذي بعد سياسي، مغاير لما اعتادوا عليه. ومن الواضح بأن هناك شبه إجماع إقليمي، على أن الانفتاح على سوريا، وعودتها إلى الجامعة العربية، لن يحلا المشكلة السورية المعقدة، كما أن هناك قراراً دولياً صدر عن مجلس الأمن، وصاغته روسيا، برقم ٢٢٥٤، ووافقت عليه الولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا، وهو بمحتواه يدعو إلى حل سياسي في سوريا، على أساس الشراكة للسوريين، ضمن عملية سياسية مرحلية، وهذا القرار لا يمكن تجاوزه، إذا ما توافقت الدول الخمس على تنفيذه.

> النظام الإقليمي الجديد الذي بدأ بالتشكّل، إثر بدء انزياح السعودية والإمارات نحو خياراتٍ سياسيةٍ جديدة، توَّجتاها بانضمامهما إلى اجتماع وزراء خارجية دول «البريكس» الأخير، في جنوب أفريقيا

بدء التعافي الاقتصادي للسوريين قد لا يبدأ قريباً، فسوريا تحتاج إلى ضخ الاستثمارات والمساعدات لبدء إعادة الإعمار، تمهيداً لعودة اللاجئين والنازحين، وهذا الأمر من الصعب البدء به، من دون تحقيق مؤشرات على قرب حصول توافق إقليمي كامل، يشمل أيضاً سوريا جديدة، تبدأ أولى خطواتها بالمصالحة السورية والشراكة السورية، وتجبر الولايات المتحدة على القبول، وتنزع عنها حجة بقاء احتلالها في الجزيرة والتنف، واستمرار عقوباتها على السوريين.

التحليل الإخباري

الصين... البعد الاقتصادي المقبل من الشرق

زياد ناصر الدين
كاتب ومحلل سياسي

بات واضحاً أنّ الصين عادت بقوّة إلى صدارة المشهد العالمي، جامعة في يدها مقوّمات جغرافية واقتصادية وسياسية لطالما تميّزت بها تاريخيّاً. عملت بهدوء، حتى دخلت إلى معظم البيوت، فحاربت الفقر وأمّنت جميع احتياجات الطبقات الاجتماعية المختلفة، من الفقراء إلى الأغنياء، حتى أصبحت النموذج الاقتصادي الذي تربع على عرش القمّة. والنجاح الكبير الذي حققته الصين في فترة زمنية قصيرة، يعود الفضل فيه إلى فكرها السياسي – الاقتصادي الذي مرّ بمتغيّرات ومراحل عدّة.

أ- معادلات الفكر الصيني الاقتصادي

١- الدبلوماسية الاقتصادية.

٢- معادلة رابح - رابح في الاقتصاد.

٣- الأمن والهدوء في الاقتصاد، بعيداً من لغة الحرب.

٤- تطوير المرافئ البحرية وسكك الحديد.

٥- دور الشرق الأوسط والبحر بربط العالم والقارات الثلاث الكبرى، آسيا وأوروبا وأفريقيا.

٦- تكبير اقتصاديات الدول النامية.

٧- التشبيك الاقتصادي.

ب- الفكر السياسي للصين بعيون اقتصادية

- مع عودتها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧١، حصلت الصين على ١٠ أصوات مؤيدة من الشرق الأوسط، أبرزها وأوّلها لبنان، ثم كرّت السبحة لتشمل السعودية وإيران وتركيا والأردن وليبيا. لم تتدخل بكين في أي شؤون داخلية ومشكلات سياسية، وامتنعت ٤٥ مرة عن التصويت على قرارات تتعلق بمشكلات الشرق الأوسط. عام ١٩٧٨، انخرطت في الإصلاح والانفتاح، وعدّت الشرق الأوسط مفتاح العالم الاقتصادي، واعتمدت على دبلوماسية التعاطي الإيجابي بكل الملفات لتحفيز الاقتصاد وتسهيل الدخول البطيء، تمهيداً لتوسيع النشاط الاقتصادي.

ت- انطلاقة من الشرق الأوسط

التفتت الصين إلى الأطماع الكبيرة للقوى العظمى في مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، فقررت اعتماد القواعد التالية:

١- العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط تقوم على مبادئ حاجيات السوق، ونجحت هذه الخطة في جذب القطاع الخاص بشكل كبير.

٢- مرحلة الدخول إلى أوروبا وباقي دول العالم من خلال تركيز أنظمة العولمة على الأرباح الكبرى، إذ كانت أذكى من تعامل وخطط باستراتيجية العملة مع أوروبا، فحوّلت توحيد عملة القارة الأوروبية (اليورو) إلى مصلحتها باعتماد المؤسسات الصينية كمصدر أساسي للتصنيع بالمواصفات الأوروبية، لتحقق الشركات الأوروبية الأرباح وتثبت المصانع الصينية قدراتها وانتشارها الواسع.

في المحصلة الأوليّة، باتت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم عام ٢٠٢٣ بالأرقام، أما بالمعايير الاقتصادية فهي الأولى لأكثر من سبب، إذ إنّ ناتجها المحلي يبلغ ١٨ تريليون دولار ولا ديون عليها، ومعدل النمو فيها ٨,١٪، أمّا معيار القوّة الشرائية فوصل إلى ١٨,٥٩٪ من الناتج المحلي، ما يعني اقتصادياً أنّ حجم الطبقة الوسطى في الصين هو الأكبر عالمياً ونسبة الفقراء هي الأدنى.

الرؤية الاقتصادية للعام ٢٠٣٠ تتكلّم عن اقتصاد صيني يوازي نصف إنتاج منظمة التجارة العالمية الذي يصل كل إنتاجها إلى ٧٨ تريليون دولار، لذا وجب وصف الاقتصاد الصيني بأنّه البعد الاقتصادي المقبل من الشرق.

فضائح اليهود المالية في أمريكا

نسيب شمس
كاتب ومحلل اقتصادي

ارتبطت الفضائح المالية الاميركية ببعض الأسماء اليهودية، مثل الفضيحة الخاصة بمصرف "أميركان بنك آند تروست كومباني أوف نيويورك" الذي اعتبر سقوطه رابع أكبر إفلاس مصرفي في التاريخ الأميركي، وكان تأسس عام ١٩٢٩ في نيويورك على يد بنك مكسيكي، انتقلت ملكيته الى دايفيد غرافيير، اليهودي الارجنتيني من أصول بولندية. لقد اجتذب المصرف الكثير من رجال الاعمال والاثرياء اليهود في الولايات المتحدة، كما بنى علاقات بشخصيات سياسية مهمة. كما جذب بعض أعضاء الجماعات اليهودية في أميركا الجنوبية، وقد بلغ حجم ودائعهم حوالي ٤٠ مليون دولار في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم.

ولكن زمن خوزيه كلاين بدأ المصرف في ارتكاب مخالفات عدة مثل منح تسهيلات مصرفية وتجاوز سقوفها ومنح قروض لشركات يملك أصحاب المصرف حصصاً فيها. ما دفع السلطات المالية المختصة في الولايات المتحدة الى وضع المصرف تحت الرقابة. وبسبب التدخل السياسي الذي حال دون اتخاذ تدابير أو إجراءات ضد المصرف، ومع انتقال ملكية المصرف الى غرافيير، عمل الأخير بأساليب ملتوية وغير مشروعة على نهب المصرف وإفراغه من ملايين الدولارات وسلب أموال المودعين وودائعهم. . وقامت السلطات المالية الأميركية بإغلاق المصرف، وكان غرافيير قد نهب منه ٥٠ مليون دولار، وقد فقد الكثير من المودعين من أعضاء الجماعات اليهودية في أميركا الجنوبية أموالهم.

اليهود والتهرب الضريبي

ومن فضائح اليهود، التهرب الضريبي، ومعروف حجم الضرر الذي يسببه على الواقع المالي للدولة، فمن أكبر الفضائح فضيحة مارك ريتش، من مواليد بلجيكا، من أصل ألماني، فرّت عائلته الى الولايات المتحدة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أسس شركته في سويسرا "مارك ريتش وشركاه" التي تطورت بسرعة، وصارت من أكبر الشركات العاملة في التجارة، خصوصا البترول والمعادن، وقدر حجمها عام ١٩٨١ بنحو ٢٠٠ مليون دولار أميركي، وقد نجح الفرع الأميركي في تحقيق إيرادات بلغت ال ١٠٥ ملايين دولار اميركي، من خلال التفلت والالتفاف حول بعض قوانين ضبط أسعار البترول التي أقرتها الإدارة الأميركية عام ١٩٧٣ لحماية صناعة التكرير الأميركية من الارتفاع المفاجئ في الأسعار. كما قام ريتش بإخفاء أرباحه وتهريبها الى خارج البلاد من خلال مجموعة من الصفقات المشبوهة، وتهرب من دفع ٤٨ مليون هي الضرائب المستحقة عليه لمصلحة الضرائب الأميركية، ووجهت إليه عام ١٩٨٢ اتهامات بالتهرب الضريبي. لكن ريتش فرّ الى سويسرا بعد إغلاق فرع شركته في الولايات المتحدة، واستمر في نشاطه التجاري من سويسرا.

فضائح اليهود المالية

كما تورط اليهود بالفضائح أيضا، في سوق الأوراق المالية الأميركية (البورصة) ومنهم اليهودي الأميركي لويس وولفسون، الذي ظهر كمستثمر من تجارة الخردة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وفي عمر الثامن والعشرين وبعد المليون دولار الأول من الخردة، اتجه الى شراء الأسهم والحصص في العديد من الشركات والمؤسسات، وقام ببناء وتطوير شركة "ميريت شابمان آند سكوت كوربوريشن" التي اعتبرت من أولى الشركات الضخمة المتعددة الأنشطة. ولكن كثيراً من عمليات وولفسون، لا سيما في بيع وشراء الأسهم، كانت مخالفة للقوانين الخاصة بهذه العمليات، وقد كانت أقرب الى المضاربة، ما أدى الى مواجهات عديدة مع هيئة الأوراق المالية والبورصة الأميركية، وسعت السلطات المالية الى إدانة أبرز رموزها "لويس وولفسون" على سبيل ردع المنحرفين في قطاع المال والاستثمار المالي.

بالفعل نجحت هيئة الأوراق المالية في إدانة وولفسون، وحُكم عليه بالسجن، وتم تصفية شركته، وسقطت إمبراطورية لويس وولفسون، وقدرت كلفة إجراءات التقاضي، ودعاوى المساهمين في شركته ملايين من الدولارات الأميركية.

كثيرة هي فضائح اليهود، الذين امتهنوا الربا والتهريب وارتكاب الموبقات، دون أي وازع أخلاقي أو رادع، ففي الولايات المتحدة التي قدمت الكثير لهم، قاموا بالالتفاف على القوانين والاحتيال والتهرب الضريبي، ولا شك ان شعور العنصرية والاحتيال يجعل اليهودي يشعر بأنه بطل في أن يكون خارجاً عن القانون.